

## بسم الله و له الحمد

جزوه ذیل تحت عنوان " رساله احکام ساکنین بلاد قطبیه طبق ادله شرعیّه " از نوشته های حضرت آیه الله حاج شیخ عبدالرحیم صاحب الفصول می باشد که در تاریخ سال ۱۳۶۵ هجری قمری توسط " دفتر نشریات دینی " در چاپخانه تابان تهران به چاپ رسیده است .

در همان اوان بحثهائی در کشور های مختلف اسلامی در مور احکام دینی ساکنین نواحی قطبی میان علماء و فقها اغلب سنی در می گیرد. به همان مناسبت نشریه ای از طرف دانشگاه الازهر مصر منتشر شده و نظرات علمای سنی را منعکس می کند. ضمن در همان جزوه ذکر می شود که علماء شیعه هیچ نظری در این مورد نتوانسته اند اظهار کنند. مرحوم آیه الله خالصی (ره) از علمای معروف که از شاگردان مرحوم صاحب الفصول (رض) بوده و در جلسات بحث و فحص ایشان شرکت می نمودند به ایشان مراجعه و با ناراحتی این موضوع را با جناب ایشان مطرح می کنند که دست ما خالی است. ایشان می فرمایند: سی سال پیش در این مورد چیزی نوشته و به یکی از برادران ( با بردن نام ایشان) داده ام شما به ایشان مراجعه کنید اگر موجود است بگیریید و منتشر کنید .

مرحوم آیه الله خالص به برادر مذکور مراجعه و جزوه را که به زبان عربی نوشته شده بوده دریافت، ترجمه و منتشر می کنند که نسخه هائی به دانشگاه الازهر و سایر مراجع سنی ارسال می شود.

چیزی که ایشان را بعد از مشاهده ی نسخه چاپی به شدت ناراحت می کند - مثل سایر آثار ایشان که دوستان منتشر کرده اند- عناوین و القابی است که روی جلد چاپ نموده اند که موجب اعتراض ایشان واقع می شود که به علت چاپ شدن و ناچاری، نمی توانند جز همین اعتراض کاری انجام دهند.

من نشریات دفتر نشریات الدینیہ

رسالة احكام ساكنى بلاد القطبية

طبق الادلة الشرعية

تأليف

استاد العلماء الاعلام و رئيس الفقهاء الكرام، آيه العظمى بين الانام و سليل فخر الاسلام، مؤسس المعقول و المنقول صاحب الفصول مولانا الاعظم و ملاذنا الاقوم الشيخ عبدالرحيم صاحب الفصول "حائرى"

طبع فى مطبعة (تابان) فى طهران

سنة ١٣٦٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و كفى و سلام على عباده الذين اصطفى، الله خيرام ما يشركون و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمداً عبده و رسوله جاء بالحق بشيراً و نذيراً و صدق المرسلين. اللهم صل على محمد و آل محمد كما بلغ ما ارسلته به و نصح بامرک لامته صادقاً بالحق بين العباد، منظماً باحكامه جميع البلاد بحيث لا يشذ عن احكامه فرد وتر و لا بقعه من الارض و لا قطر. فالارض كلها خضرة نضرة بما اسداه معشوشبهه بقطر نداءه و اهلها افراداً و جماعاً مستنبرون بنور هدى، مدينون لمن بسطت به يداً صلى الله عليه و آله حتى يرضى و بعد الرضا، صلوة لاحد لها ولا منتهى و بعد فان حنادس البهيم و دياج الظلم قد احدثت باهل العالم و سهام التهم قد توجهت الى اشرف الامم و احكم الحكم حتى جره المتهم فاذا ان دين الاسلام غير سالم من الخلل فى الاحكام اذ لم يبين احكام الصيام لساكنى النواحي القطبية من الانام و قد اجابه بعض الاعلام بما نشره فى طهران بين ذوى الافهام و قدرائنا لهذه المناسبة ان ننشر ما آلفه شيخ العلماء و سناد الفقهاء الاية الكبرى و الزعامة العظمى الشيخ عبدالرحيم نجل صاحب الفصول بالفضل العميم و كان قد آلفه قبل ثلاثين سنة و لله الفضل و المنه فاليك ما نمقه و حرره و سطره و زبره قال ادام الله ايام بركاته.

## رسالة احكام ساكنى بلاد القطبية

### طبق ادلة الشرعية

الحمد لله مالك السموات والارضين خالق الخلائق اجمعين و الصلوة على خاتم النبيين المبعوث على العالمين محمد و آله الاطيبين الطاهرين و بعد فقد سئلنى من لا تسعنى مخالفته ان امعن النظر و اعمل الفكر فى مسئلة صوم فى فرض كونه فى البقاع التى عرضها تسعون درجة و ما قاربها مما يكون نهاره ستة اشهر و ليله ستة. او نهاره ثلثة و ليله تسعة او ماضاها هما فى الخروج عن متعارف البلاد و مساكن العباد و فى صلوته و سائر عباداته الموقته فاسعفت مسئوله مع العجز و القصور ممتثلاً و على الله عزو جل فى ذلك متكلاً و ما توفيقى الا به و ما استمد الا منه فنقول اعلم

١- ان فى سقوطهما معاً

٢- او سقوط الصوم خاصة و الاتيان بالصلوات الخمس على طول الليل و النهار

٣- او عدم سقوطهما معاً بالاتيان بهما على حسب البلاد المعتدلة

٤- او البلد الذى هو اطول نهاراً بحسب الفصل الذى يوافق صومه

٥ - او الاقرب الى مكانه

٦ - او بلدة السابق ان كان له ذلك

٧- او خصوص بلدالحكم ان كان هو المدينة الطيبة

٨- او خصوص مكة المشرفة زادهالله تعظيماً و تشريفاً سواء كانت بلدالحكم ام لا

٩ - او على حسب الساعات يجعل الليل اثنى عشر ساعة والنهار كذلك

١٠- اوالتخيير بينها

١١- او بالاتيان بالصوم على احد المحتملات و بالصلوة على طول الليل و النهار

١٢- او بالاتيان بهما على احدها و الاحيتاط بقضاء الصوم ان عاد الى محل آخر و ان استمر بقائه فيه الى قابل فكالمرضى الذى يستمر به المرض اليه يسقط عنه القضاء و باداء الصلوة الخمس ايضا على طولها احتمالات بل وجوهاً لا يخلو بعضها عن وجه و انما تكشف النقاب عنها و ترشد الى الصواب منها امور جعلناها كالمقدمه للمقصود:

الاول - ان عدة الشهور عندالله اثنى عشر شهراً فى كتاب الله و الاهله مواقيت للناس ليهتدوا بها اليها كشفاً لا وضعاً كما هو قضية عدتها عندالله. كذلك فلاتختلف تلك العه بجرىان الشمس لمستقر لها هنا او هنالك و لايسير قمر فى منزله كذلك. فكل قسمة معلومة من تلك العدة، حصه مقسومة من تلك المده و كل قدر معين من الازمنه شهر مبين من السنه لايتحول العدد و لا تتبدل المدد و يؤيد ذلك ما ورد فى بعض الاخبار من ان شهر رجب شهرالله و شهر شعبان شهرالنبي و شهر رمضان شهر هذه الامه او شهرالله الاعظم و امثال ذلك اذ بدون الخصوصيه ينتفى الاختصاص كما لا يخفى و لا ينافى ذلك اتساع لحاظ الكشف هنالك بحيث لو كان فى زمان واحد و آن فارد الليل فى افق و النهار فى آخر و هنا شهر و هناك شهر آخر، جرى على كل حكمه الخاص بلاتضاد فى الكشف و الاختصاص و سرالامر. ان الزمان قطعاً محدوده من الدهر و ليس فى الدهر سابق و لاحق فتجتمع الاوصاف على كل جزء منه بلا مضايق. فان المتفرقات فى سلسله الزمان مجتمعات فى وعاء الدهر، فان قلت مالنا و الدهر ان نحن الزمانيون و باحكام الزمان مكلفون، قلت اما قرعت سمعك صيحه ما ورد فى فضل بعض الاوقات بل جلها من الشرافات كساعة الفجر من ساعات الجنه و يوم غدیر اخذالله فيه الميثاق و ليلة الجمع تفتح فيها ابواب السماء و تضاعيف امثالها فى تضاعيف امثالها الى ماشاءالله بمايرشدك الى ان ما هنا عكوس ما هنالك و ليس فيه الا الكشف عن ذلك فهل هناك دور قمر او حركه شمس او تعيين زمان بغد و امس فتامل ولا تغفل.

الثانى - ان من تلك الشهور و الازمان شهرالله الاعظم، شهر رمضان الذى اختصه الله عزوجل من سائر الشهور و تخيره من جميع الدهور و فضله على كل الازمنه و اثره على جميع اوقات السنه بما جعل له من الحرمات

الموفوره و الفضائل المشهوره و فرض على الانام فيه الصيام و حرّم فيه ما احلّ في غيره اعظاماً و حجز فيه المطاعم و المشارب اكراما و جعل له و قتا بيناً لا يجيز جل و عز ان يقدم قبله و لا يقبل ان يؤخر عنه. فلا يختلف باختلاف الجهات و ان اختلفت الاوقات و من ذلك يعلم حال الصلوه و سائر الموقتات اذ لا قائل بالفصل في الاوقات، فتدبر.

الثالث – ان احكام هذا الدين المبين ثابتة على جميع العالمين لاتختص بصقع من الارضين و لا بقوم دون آخرين.

الرابع – ان الاحكام الشرعية كما هو التحقيق ارشادات الى احكام العقلية و تابعة للمصالح الواقعية و مفسدها النفس الامريه كاوامر الطبيب و نواهيه و لا يتم صلاح العبد الابها و الا لما وجب ولا يساويها ولا يفضل عليها شيئاً آخر و الا لزم اما الترجيح بلامرجح او ترجيح المرجوح على الراجح و من البين ان هذه المصلحة لاتختلف باختلاف الاصقاع و الافاق ولا يوجب ذلك تقييد الاطلاق الا ان يتبدل موضوع باخر كالحاضر بالمسافر و حيث كان الموضوع باقياً على حاله كان الحكم ثابتاً بحاله.

و هذه الامور التي قدمناها قياساتها معها لا تحتاج الى زيد برهان و لامزيد بيان فاذا حققتها و دققتها علمت ان علمت من فرض كونه في تلك البقاع و اتفق مكانه في تلك الاصقاع لا يخرج عن ربه التكليف و لم يكلف بحكم عنيف بل يجرى عليه جميع الاحكام الدين كما يجرى على سائر المكلفين و يجب عليه الصوم و الصلوة مراعيّاً للشهور و الاوقات كما في غيرها من الجهات و لا يعتبر في غد و امس بتوسط ظلمة الليل و لا تبسط ضوء الشمس (لان الاوقات قيود للموقتات بلحاظ ظرفيتها المتعينة في الواقع و انما تكون الاوصاف كواشف عنها كما سبقت الاشارة الى ذلك، فلا يكون للوصف وحده مدخل في الحكم بحيث ينتقى الحكم بانتفائه مع حصول تلك الظرفيه كما في المقام. و اما انتفاء الوقت باعتبار نفس التكليف، فلا كلام لنا فيه و لا ريب في انتفاء الحكم بانتفائه كالمعذور في تمام الوقت بحيث لا يتوجه اليه التكليف كما لا يخفى) الا ترى ان الطيب اذا امر احداً بدواء يستعمله في اوقات الليل و النهار بان يشرب منه شيئاً في الصباح و شيئاً في الظهر و شيئاً في العصر و شيئاً في الليل، فاتفق كونه في تلك البقاع يصنع كما يصنع في غيرها و لا يتحير في امره و لا يسئل الطبيب عن تدبيره كما لا يتحير في امر غذائه و عشائه و نومه في الاوقات.

و هذا مالا ستره عليه ولا غبار ولا يسع لاحد فيه الانكار، فان قلت كيف ولانعنى بالاوقات الا تلك الصفات ولا يتعين الزمان الا بهذا الحركات و تشهد بذلك قصه ردالشمس لعلى عليه السلام و لسليمان بن داود على نبينا و آله و عليهما السلام لاجل اداء الصلوة اذ لو لم يكن لنفس الوصف مدخل في ذلك لما كان لردهما موجب هنالك. قلت اصبحت الوجه و اخطات العين حيث ان للكشف طريقين، احدهما ذلك كما هو الشأن في متعارف الافاق والاخر في غيره برعايه الانطباق و منه يظهر سرّ ردالشمس هنالك اذ لا يتحقق للكشف في تلك الافاق الا بذلك فتامل هذا.

مع ان الاصول بعد شهادته العقول سليمة عن لطمه المعارض و وصمه المناقض و ان اببت الا عن الاحتياط فلك ان نقول:

ان القطع بالتكليف بهما ثابت لاجتماع شرائطه و اطلاقات التوقيت لا تكاد ان تكون مخصصه لعموماته لكونها منزلة على المتعارف و انما الشك فى المكلف به هل هو صوم تلك الاوقات المطابقة مع بعض الاحتمالات او قضائه اذا نتقل الى مكان آخر للقطع بعدم وجوب صوم ذلك النهار على طوله و عدم سقوطه راساً و هل هو اداء صلوات الخمس على حسب تلك الاوقات و الساعات او اداؤها على طول الليل و النهار و يمكن الاحتياط بالجمع بينهما فيحب لتوقف القطع بالخروج عن عهده التكليف عليه.

بقى الكلام فى امرين: احدهما فى ان هذا المكلف، هل يطابق الاوقات مع اى جهة من الجهات و باخذ باى الاحتمالات؟ فنقول و نلخص المحصول و نحذف الفضول ان للتخير من تلك الوجوه وجهاً حسناً و اوجه منه ان يطابقها مع ام القرى و

ثانيها: فيما لو جهل باوقات ذلك البلد المختار، فهل يجب عليه ان يراعى اوقاتاً يتوختى مطابقتها له فياخذ بها او يختار بلداً آخر يعلم باوقاته؟ الظاهر هو الثانى لان الاول فى حكم المعدم. ولو جهل باوقات البلدان اجمع ففى رعايه مايتوختى مطابقتها للبلد المختار او تخييره فى وضع الاوقات كيف شاء مع رعايه عدم المخالفة و جهان، لعل اوليهما الاول لانه احد افراد الثانى ولا يبعد اعتبار قول المنجم فى التطبيق فى الجملة لانحصار الطريق فيه غالباً دون ما يخبر عن اهله ذلك البلد المطابق له بما يوجب نقيصه شهر. لان الاستصحاب محكم فى ذلك كما لا يخفى.

هذا كلية فيها خرج عن متعارف البلاد بحيث تخرج الشهور عن تلك الاعداد و اما ما لم يخرج عنها و انكان نهاره ساعة و ليله ثلث و عشرين او بالعكس فلا ستره هناك فى وجوب رعايه الاوقات على حسب حركة الشمس والاتيان بالموقيتات فى اوقاتها ليلا و يوماً، صلوة و صوهاً اذ لا اعتداد بالطول والقصر ما لم يخرج عن الحد المعتمد. فان لم يمكن احد من الصوم لطول اليوم لاجل جوع و عطش يخاف على نفسه منها فكالذى فى البلاد المتعارفه يا كل و يشرب قدر مايمسك به الرمق كما ورد فى خصوص العطش فى روايه مصدق بن صدقه عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على نفسه قال يشرب بقدر ما يمسك رmqه ولا يشرب حتى يروى و غيرها و يلحق به الجوع لاتحاد المناط.

نعم بقى الكلام فى المقام فيمالم تف الاوقات بالصلوات و لم تخرج الشهور عن العدد المذكور كما لو كان ليله اونهاره بعض ساعة ففى سقوطها لعدم توجه الامر بالموت فى وقت لك يسعه او لزوم التطبيق مع احد احتمالات البلاد الحاقاً له بما خرج عن الاعداد لشدة الاهتمام بها بحيث ورد فيها انها لاتسقط بحال، و جهان اضبطهما الاول و احوطهما الثانى.

هذه خلاصه ما ادى اليه النظر القاصر و الفكر الفاتر معترفاً بالعجز و القصور والله العالم بحقايق الامور وقد حررناه بتوفيق الله تعالى اول ساعة من نهار يوم الخميس، الحادى عشر من شهر ذيقعدة الحرام سنة ثلثمئ و خمس و ثلثين بعدالالف من هجرة خير الانام عليه و على آله افضل الصلوة و السلام.

## ترجمه رساله شریفه از طرف دفتر نشریات دینی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و كفى و سلام على عباده الذين اصطفى الله خيرام ما يشركون و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمد عبده و رسوله و بعد بدرستى كه اهل عالم را تاريخى و ظلمت فرا گرفت و تيرهائى تهمت بسوى شريفترين امتها و بالاترين اديان متوجه شد، تا اينكه متهم جرات نمود كه بگويد و نشر دهد كه احكام دين اسلام تمام نيست زيرا احكام روزه ساكنين نواحى قطبى را تعيين ننموده كه چندين پيش از طرف بعضى از علما جواب او بصورت بيانيه منتشر گرديد پس به مناسبت اشاعه اين مطلب مصمم شديد رساله اى را كه حضرت مستطاب شيخ العلما و سناد الفقهار، آية الكبرى و زعامه العظمى، آقاى شيخ عبدالرحيم نجل صاحب الفصول متع الله المسلمين و جميع اهل العالم، بطول بقائه و ادام ايام افاضائه قبل از سى سال پيش تأليف فرمودند منتشر كنيم والله الفضل والمنه پس ترجمه رساله شريفه از اين قرار است:

الحمد لله مالك السموات و الارضين خالق الخلائق اجمعين والصلوة على خاتم المبعوث على العالمين محمد و آله الاطيبين الا طهرين.

و بعد سؤال كرد از من كسى كه مخالفت او بر من دشوار بود كه امعان نظر و اعمال فكر كنم در مسئله روزه گرفتن كسانيكه در مناطق زيست مى نمايند كه عرض جغرافيايى آن امكنه در حدود نود درجه است. يعنى در نقاطى كه شش ماه شب است و نه ماه روز يا نه ماه شب است و سه ماه روز، يا نظائر آنها كه از بلاد متعارفه خارجند و همچنين سؤال نمود از كيفيت نماز و ساير عباداتى كه وقت در آن مدخليت دارد در اين اماكن. پس مسئول او را اجابت مى نمايم امثالاً با اعتراف به عجز و قصور، و در اين امر توكل مى نمايم به خداوند عزوجل و ماتوفيقى الا به و ما استمداد الا منه.

پس مى گوئيم اين مسئله احتمالات و وجوهى مختلف دارد كه بعضى از آنها خالى از قوت نيستند بقرار ذيل:

- ۱- سقوط نماز و روزه هر دو
- ۲- سقوط روزه و ايتان نمازها برحسب استمرار شب و روز
- ۳- عدم سقوط روزه نماز و روزه و وجوب اتيان به آنها بر طبق بلاد معتدله
- ۴- وجوب اتيان به آنها برحسب تطبيق با محلى كه روزه آن در ماه رمضان از ساير بلاد بلندتر باشد.
- ۵- تطبيق با نزديكترين مكاني كه شب و روز دارد
- ۶- تطبيق با مكاني كه مكلف سابقاً در آن سكوت داشته (اگر چنين سابقه داشته باشد)

۷- مقایسه با مدینه طیبه اگر آن حکم در مدینه نازل شده باشد

۸- تطبیق با مکه معظمه زاده‌ها الله تعظیماً و تشریفاً خواه بلد حکم باشد خواه نباشد.

۹- تقسیم وقت به ساعات و قرار دادن دوازده ساعت شب و دوازده ساعت روز

۱۰- تخییر در مقایسه بین مکه و مدینه و سایر بلاد معتدله

۱۱- اتیان به روزه بر طبق میزان یکی از احتمالات گذشته و اتیان نمازهای یومیه بر حسب استمرار شب و روز

۱۲- اتیان نماز و روزه بر طبق یکی از احتمالات سابق و قضاء روزه در صورت مراجعت به محل دیگر که شب و روز (متعارف) دارد و سقوط قضاء روزه در صورت ابقاء در آن محل، مانند مریضی که مرض او از رمضان تا رمضان دیگر باقی باشد که قضا از او ساقط است.

اموری را که ذیلاً برای مقصود خود به عنوان مقدمه قرار داده ایم از این وجوه نقاب را کشف می نمایند و راه صواب را می نمایانند.

اول - عدد ماهها نزد خدا دوازده است و ماهها برای تعیین اوقات است (از حیث کشف نه از حیث وضع) (اقتباس از دو آیه کریمه آیه اول در سوره بقره و آیه دوم در سوره بقره) چنانچه عده آنها در نزد خداوند همین است و این عده به سبب تغییرات و اختلافاتی که در روی زمین از گردش آفتاب و سیر ماه پدیدار می شود ابداً تغییر نخواهد نمود. پس هر قسمت معلومی از این تعداد ماهی از ماههای سال است، نه عدد آنها تغییرپذیر است و نه مدت آنها. چنانچه اخبار زیادی مؤید این مدعاست. مثلاً در خبر است که ماه رجب ماه خداست و شعبان ماه نبی است و رمضان ماه این امت یا ماه بزرگ خداست و مانند اینها و اگر خصوصیتی در نفس این ماهها نبود اختصاص آنها به خدا و پیغمبر و امت مورد نداشت. چنانچه واضح است چون خصوصیت هر یک از این ماهها بر طبق اخبار و آیات محرز گردید. گوئیم برای کشف از این خصوصیات با اختلاف اماکن مختلفه راههای مختلف و مجاری متعدد است و منافات ندارد. این مطلب با اینکه در زمان معینی، در یکی از آفاق شب و در افق دیگری روز باشد، یا اینجا ماهی باشد و جای دیگر ماه دیگری، و بر تمام آنها حکمی خاص جاری است بدون آنکه طرق مختلفه کشف با هم متضاد باشند، یا اختصاصات مشهور متباین گردند. و سر این مطلب این است که زمان، قطعه محدودیست از مجموع دهر (یعنی وجود طبیعت کلی) و در دهر، سابق و لاحق وجود ندارد، پس تمام اوصاف خاص بر تمام اجزاء آن زمان مخصوص صادق است بدون ضیق و حرج. بدین معنی که موجوداتی که در زنجیر زمان متفرقند در ظرف کلی عالم طبیعت مجتمعند اگر بگوئید ما به دهر چکار داریم ما "زمانی" هستیم و به احکام "زمان" مکلفیم، می گوئیم هر یک از اوقات شرعیه برای کشف از خصوصیتی معین تعیین شده اند، و برای شب و روز و ماه هیچ خصوصیتی نیست در شرع مگر کشف از برای ما، آیا نشنیده اید اخباری را که در فضیلت بعضی از اوقات وارد شده و برای آنها شرافاتی تعیین نموده اند مثلاً ساعت فجر از ساعات بهشت است و روز غدیر روزی است که خداوند در آن اخذ میثاق فرمود و در



شبهای جمعه درهای آسمان گشوده می شود که امیدوارم خداوند متعال به نور خود ارشادت فرماید تا بیابی آنچه در این عالم ملک به نظر تو می رسد انعکاس بسیار ضعیفی است از آنچه در عوامل ملکوت است و این اخبار نیست مگر برای کشف از همین معنی، و الا در بهشت قمر و شمسی وجود ندارد تا از حرکت آنها زمانی حاصل آید و از آن زمان به امروز و فردا تعبیر شود پس تامل بسیار نما در آنچه گفته شد و غفلت مکن.

دوم - از جمله ی این ماهها، ماه رمضان است که خداوند متعال آن را در بین سایر شهور تخصیص داد و از سایر اوقات اختیار نمود و بر تمام ازمنه تفضیل فرمود و بر اوقات سال مزیت بخشید به سبب احترامات و فضائل مشهور زیادی که برای آن قرارداد و بر مردم روزه آن را واجب گردانید، پس حرام فرمود در آن آنچه در غیر آن حلال بود به سبب احترام آن و منع فرمود از خوردن و آشامیدن در آن به موجب اکرام آن و آن را در وقت معین قرار داد و تقدیم و تاخیر آن را از آن وقت معین، اجازت نفرمود پس به سبب اختلافات جهات از آن تخلف نباید نمود و بر طبق آن، تکلیف نماز و سایر احکامی که منوط به وقتیهای معین هستند را باید اتیان نمود. زیرا هیچیک قائل نیست به فصل در اوقات، پس تدبیر نما.

سوم - آنکه احکام دین مبین اسلام بر تمام اهل عالم ثابت است و اختصاص به قومی دون قومی یا مکانی دون مکانی ندارد.

چهارم - آنکه احکام شرعیه چنانچه تحقیق شده ارشاداتی هستند برای احکام عقلیه، لذا تابع مصالح واقعیه و مفاسد نفس الامریه می باشند مانند اوامر و نواهی طیب و تمام نمی شود مصلحت بندگان مگر به آنها والا واجب نمی شدند و مساوی یا بالاتر از این احکام، برای مصلحت بشر متصور نیست، و الا لازم آید ترجیح بلامرجح یا ترجیح مرجوح بر راجح. و واضح است که به اختلاف اصقاع و آفاق این مصلحت مختلف نمی شود و این اختلافات موجب خروج احکام از حد اطلاق نمی گردد، مگر آنکه موضوع تغییر نماید مانند اینکه شخص حاضر، مسافر شود و الا تا موضوع بر حال خود باقی است حکم ثابت و برقرار است.

مطالبی که ذکر شدند از بدیهیاتند که دلیلشان همراه خودشان است و احتیاج به مزید بیان و برهان نیست. پس اگر تحقیق و تدفیق نمایی میفهمی که اگر کسی فرضاً در این نواحی ساکن باشد نه خارج است از ربقه تکلیف و نه بر او بار است حکمی عنیف، بلکه جاری است بر او تمام احکام دین مانند سایر متکلفین و واجب است بر او صیام و صلوه با مراعات شهور و اوقات، مانند سایر اماکن و جهات و برای شب و روز در این بلاد تاریکی و روشنایی مدار اعتبار نیست (زیرا اوقات به لحاظ ظرفیت معینه آنها در واقع قیودی هستند برای احکام موقته و این اوصاف از قبیل روز و شب و ماه برای کشف از آن ظرفیت معین می باشند، چنانکه گذشت پس برای نفس، وصف چنان مدخلیتی در حکم نیست که بانتفاء وصف حکم منتفی شود با حصول این ظرفیت. و اما در انتفاء وقت به اعتبار نفس تکلیف، شبهه نیست و معلوم است که بانتفاء آن حکم نیز منتفی خواهد شد مانند کسی که در تمام وقت معذور باشد بطوری که تکلیف متوجه او نشود) چنانچه اگر طبیبی دوائی را برای مریضی تجویز نمود که صبح و ظهر و عصر و شب چیزی از آن بخورد و گذار آن مریض به این قبیل اماکن افتاد البته به نسخه طبیب عمل می نماید برحسب تقسیم اوقات و متحیر نمی ماند در امر خود و از طبیب

کسب تکلیف نمی کند چنانکه متحیر نمی ماند در امر خواب و خوراک خود. این امری است واضح و آشکار و کسی را یارای مخالفت و انکار با آن نیست و اگر بگوئید ما اوقات را نمی شناسیم مگر به این صفات و زمان تعیین نمی شود مگر به این حرکات، و قصه رد شمس را بر حضرت علی و سلیمان بن داود علیهما السلام برای اداء بودن نماز شاهد مدعای خود قرار دهی و بگوئی اگر نفسِ وصف را مدخلیت در حکم نبود رد شمس مورد نداشت. می گوئیم صورت را دیدی و چشم پوشیدی زیرا کشف دو طریق دارد، طریق اول به واسطه ی حرکات آفتاب معین می شود، چنانکه در نقاط مسکونی متعارف بر این منوالست و طریقه دوم رعایت تطبیق آن محل با بلاد معتدله، زیرا در این نقاط به غیر از این راه، کشف حاصل نمی شود. پس تأمل نما با اینکه اصول مقرر و عقول مستقیمه به آنچه گفتیم حکم می کند بدون معارض و مناقض، با وجود آن اگر خواهی احتیاط کنی می توانی. به این طریق چون می دانیم شرائط تکلیف مجتمع است، نماز و روزه ساقط نیست و اطلاعات توقیت، احکام عمومی را تخصیص نمی دهد. برای اینکه آنها برای بلاد متعارف نازل شده اند ما شک می کنیم آیا نماز و روزه را بر طبق یکی از احتمالات گذشته بجا آوریم یا هر وقت به مکان دیگر منتقل شدیم قضای آنها را عمل کنیم. چون قطع داریم روزه در این زمان طویل واجب نیست و نیز قطع داریم که از عهده ما ساقط نیست پس خروج از عهده تکلیف حاصل نمی شود مگر اینکه هر دو صورت را عمل کنیم باقی می ماند دو امر، یکی اینکه مکلف اوقات خود را بر طبق کدام یک از احتمالات گذشته تطبیق نماید پس ما حاصل را می گوئیم و زوائد کلام را حذف می کنیم، برای اختیار نمودن بین این وجوه بهترین وجه آنست که:

اول: تطبیق شود با مکه زیرا مکه را خداوند ام القری نامید.

دوم: آنکه اگر مکلف، شهری را برای تطبیق اختیار نماید و به اوقات آن شهر جاهل شد، آیا واجب است بر او بمظنه عمل نماید و وقتی را که برحسب ظن بوقت شهر مجهول نزدیک است اختیار نماید؟ یا اینکه بلد دیگری اختیار نماید که به اوقات آنجا عالم است.

ظاهر آن است که شلّاق دوم را اختیار نماید، برای آنکه شلّاق اول در اینجا به منزله ی معدوم است. و اگر به اوقات تمام بلاد جاهل شد آیا می تواند بمظنه تطبیق با بلادی عمل نماید یا اینکه مخیر است هر طور که خواست اوقات را تقسیم نماید؟ دو وجه است:

وجه اول اولی است زیرا یکی از افراد وجه دوم است و دور نیست که قول منجم در تطبیق معتبر باشد، چون که غالباً راه به آن منحصر است. اما اگر منجم خبر داد از شهری که اوقات با آن تطبیق شده ماه آن یک روز کم است در این صورت قول منجم معتبر نیست زیرا استصحاب در اینجا معتبر است چنانچه ظاهر است.

این احکام که ذکر شد در حالیکه شب و روز از هم ممتاز نباشد اما در جائی که روز در منتهای طول باشد و شب در منتهای کوتاهی یا بالعکس در آنجا شبهه نیست که باید اوقات را رعایت کند و برحسب آن نماز و روزه را بجا آورد و اگر بواسطه طول روز مشقت غیر قابل تحمل در روزه حاصل شود، حال آن حال کسی است که در بلاد معتدله از روزه مشقت دارد و باید بقدر سد رمق بخورد و بیاشامد چنانچه در روایت مصدق بن صدقه وارد است درباره کسی که عطش بر او غلبه نماید فرمود انقدر بیاشامد که سد رمق نماید و سیراب نگردد

و حکم گرسنگی نیز حکم تشنگی است زیرا مناط در هردو یکی است. اما اگر وقت چنان کوتاه باشد که ادای نماز در آن میسر نشود مثلاً مدت روز کم تر باشد از وقتی که بتواند نماز صبح و ظهر و عصر را بخواند در این صورت آیا نماز کلاً ساقط است، یا باید با تطبیق با یکی از بلاد عمل نماید مانند جایی که هیچ شب و روز ندارد. چون نماز اهم امور است و درباره آن وارد شده که در هیچ حال ساقط نمی شود دو وجه است:

اول: اقوی

دوم: احوط است.

این است خلاصه آنچه به نظر قاصر من رسیده است با اعتراف به قصور و اللّٰه العالم بحقائق الامور.

تحریر شد در ساعت اول روز پنجشنبه یازدهم ذیقعده الحرام سال هزار و سیصد و سی و پنج بعد از هجرت خیرالانام. علیه افضل الصلوه و السلام.

تنظیم از سعید غفّاراده